منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٤٦/٢٥**
الدورة السادسة والأربعون بعد المائة **٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩**
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت **EB146/25**

تسريع الجهود في مجال السلامة الغذائية

تقرير من المدير العام

المعلومات الأساسية

١- صدرت التوصية في أحد اجتماعات أعضاء مكتب المجلس بإضافة هذا البند إلى جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس هذه.[١]

٢- أسهمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة التجارة العالمية مؤخراً في عقد المؤتمر الدولي الأول المعني بالسلامة الغذائية (أديس أبابا، ١٢ و١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٩) والمنتدى الدولي بشأن السلامة الغذائية والتجارة (جنيف ٢٣ و٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٩)، اللذين استعرضا حالة السلامة الغذائية في العالم وحددا التحديات الجديدة والمستجدة.[٢] وتعكف الآن لجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، والتي تشكّل هيئات فرعية لهيئة الدستور الغذائي المشتركة بين هاتين المنظمتين، على مناقشة أعمال المتابعة في الاجتماعات التي ستُختتم في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩. وسلطت اللجان الضوء حتى الآن على ضرورة تعميم مراعاة السلامة الغذائية من أجل التقدم صوب أهداف الصحة العمومية، وإبراز أهمية السلامة الغذائية في الأجهزة الرئاسية لكل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، وضمان التمويل المستدام للمشورة العلمية المقدمة إلى هيئة الدستور الغذائي.

٣- وقد شكّلت السلامة الغذائية جزءاً من دستور المنظمة (المادة ٢(ش)) منذ اعتماده. وعلى مدى العقود الماضية، أثرت الأزمات الكبرى المتعلقة بالسلامة الغذائية مثل وباء داءُ كروتزفلد – ياكوب المرتبط بالاعتلال الدماغي الإسفنجي الشكل البقري وفاشيات عدوى *الإشريكيات القولونية* المُنزِفة للأمعاء التي حدثت في العديد من البلدان، تأثيراً كبيراً على السياسات الخاصة بالسلامة الغذائية والنُظم الوطنية لمراقبة الأغذية، أو أدت إلى إعادة تشكيلها. كما أدت زيادة التجارة العالمية في الأغذية وأعلاف الحيوانات إلى تسليط الضوء على أهمية إدارة السلامة الغذائية على الصعيد الدولي.

٤- ووردت إلى أمانة المنظمة طلبات من الدول الأعضاء بتنفيذ عدد من الأنشطة لتعزيز السلامة الغذائية وتدعيمها في شتى أنحاء العالم، وكان أقربها عهداً في القرار ج ص ع٥٣-١٥ (٢٠٠٠)، الذي أسفر عن

---

١ انظر الوثيقة م ت١٤٦/١ (المشروح)

٢ "الملخص المقدم من الرئيس" و"البيان المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية" (https://www.who.int/news-room/events/international-food-safety-conference، تم الاطلاع في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية للسلامة الغذائية: غذاء أكثر سلامة لصحة أفضل، الصادرة في عام ٢٠٠٢؛[١] والقرار ج ص ع٦٣-٣ (٢٠١٠)، الذي أسفر عن استراتيجية المنظمة بشأن السلامة الغذائية، بما في ذلك الأمراض الحيوانية المنشأ المنقولة بالأغذية، ٢٠١٣-٢٠٢٢.[٢] واعتمدت اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ في وقت لاحق إطار العمل الإقليمي بشأن السلامة الغذائية في إقليم غرب المحيط الهادئ، في القرار WPR/RC68.R6 (٢٠١٧).[٣] وتتناول الخطة الاستراتيجية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥: الإنصاف في صميم الصحة،[٤] التي اعتمدتها اللجنة الإقليمية للأمريكتين التابعة للمنظمة في القرار CD57.R2 (٢٠١٩)، دور السلامة الغذائية في الحد من الأمراض السارية، وأكدت ضرورة التوسّع في إتاحة التدخلات التي تدعم السلامة الغذائية على مدى سلسلة الإمدادات الغذائية من أجل الوقاية من الاعتلالات المنقولة بالأغذية. وبالمثل، فإنه من المتوقع أن تعتمد السلطات الوطنية المعنية بالسلامة الغذائية إطاراً إقليمياً للعمل بشأن السلامة الغذائية في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ خلال اجتماع الدول الأعضاء في إقليم جنوب شرق آسيا المقرر عقده في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩.

٥- وفي الستينيات من القرن العشرين، وُضع برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، الذي يتمثل جهازه التنفيذي في هيئة الدستور الغذائي. وتعكف الهيئة منذ ذلك الحين على وضع معايير جديدة ومنقحة بشأن السلامة الغذائية والتغذية، بالاستناد إلى المشورة العلمية التي يزودها بها عدد من هيئات الخبراء المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة. وقد أُشير إلى ملاءمة المعايير التي تحددها الهيئة وأهميتها بوصفها منافع عامة دولية، في تقييم أُجري مؤخراً لوظائف المنظمة المتعلقة بوضع القواعد،[٥] كما أُعيد تأكيد أهمية العلوم وتحليل المخاطر بوصفهما أساساً لتحديد المعايير الخاصة بالسلامة الغذائية في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.[٦] كما تقدم منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية الدعم التقني إلى الدول الأعضاء كي تشارك بفعّالية في المناقشات الخاصة بالدستور الغذائي وفي تنفيذ المعايير التي اعتمدتها على الصعيد الوطني. وتُنفذ المنظمة معظم هذه الأنشطة – التي تُعد جانبية ولكن أساسية بالنسبة إلى الدستور الغذائي – بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة.

---

١ برنامج منظمة الصحة العالمية للسلامة الغذائية. استراتيجية عالمية لمنظمة الصحة العالمية للسلامة الغذائية: غذاء أكثر سلامة لصحة أفضل. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٠٢ (https://apps.who.int/iris/handle/10665/42559، تم الاطلاع في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩).

٢ Advancing food safety initiatives: strategic plan for food safety including foodborne zoonoses 2013–2022. Geneva: World Health Organization, 2013 (https://www.who.int/foodsafety/strategic-plan/en/, accessed 31 October 2019).

٣ The Regional Framework for Action on Food Safety in the Western Pacific. Manila: WHO Regional Office for the Western Pacific; 2018 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/272681, accessed 31 October 2019).

٤ الوثيقة OD359. متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: http://iris.paho.org/xmlui/handle/123456789/51599، تم الاطلاع في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩.

٥ تقييم وظيفة المنظمة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير. متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.who.int/about/evaluation/who_normative_function_report_july2017.pdf، تم الاطلاع في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩.

٦ Codex Strategic Plan 2020–2025 (http://www.fao.org/3/ca5645en/CA5645EN.pdf, accessed 31 October 2019).

عبء الأمراض المنقولة بالأغذية

٦- تنتج الأمراض المنقولة بالأغذية عن العوامل المادية أو الكيميائية أو الميكروبية أو الإشعاعية الخطرة الموجودة في الأغذية. وتشمل المخاطر الميكروبية البريونات والفيروسات والبكتيريا والطفيليات. ويمتد طيف هذه الاعتلالات من حيث طبيعتها من الأعراض والعقابيل الحادة (مثل الإسهال والأرجية والتهاب السحايا والإجهاض) ودون الحادة (مثل التهاب المفاصل والفشل الكلوي)، إلى المزمنة (مثل السرطان والصرع).[١]

٧- وفي عام ٢٠١٥، أصدرت المنظمة أول تقديرات للعبء العالمي للأمراض المنقولة بالأغذية التي أشارت إلى أنه في كل عام يتسبب ٣١ خطراً منقولاً بالأغذية (من بين أكثر من ٢٠٠ خطر معروف) في ٦٠٠ مليون حالة من الاعتلالات المنقولة بالأغذية وفي ٤٢٠ ٠٠٠ وفاة، ويؤدي ذلك إلى فقدان ٣٣ مليون سنة من سنوات العمر المصححة باحتساب مدد الإعاقة.[٢] ويتعرض الأطفال دون سن الخامسة بصفة خاصة لمستويات عالية من المخاطر، فيتوفى ١٢٥ ٠٠٠ منهم (٣٠٪ من الوفيات العالمية) سنوياً. كما أن العبء موزع على نحو غير متساوٍ على نطاق الأقاليم، فيتحمل الإقليم الأفريقي وإقليم جنوب شرق آسيا وإقليم شرق المتوسط أكبر الأعباء الواقعة على السكان. وتشكّل أمراض الإسهال السبب الرئيسي لعبء المرض في تلك الأقاليم.

٨- وفي عام ٢٠١٨، أشارت التقديرات في دراسة[٣] أجراها البنك الدولي إلى أن إجمالي خسائر الإنتاجية الناجمة عن الأمراض المنقولة بالأغذية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بلغت ٩٥,٢ مليار دولار أمريكي سنوياً، وأن التكلفة السنوية لعلاج الاعتلالات المنقولة بالأغذية بلغت ١٥ مليار دولار أمريكي. وتشمل التكاليف الأخرى التي يصعب قياسها كمّاً، خسائر مبيعات المزارع والشركات، ودخل التجارة المفقود، والتداعيات الصحية الناجمة عن تجنب المستهلك للأغذية القابلة للتلف ولكنها مع ذلك غنية بالمغذيات، والعبء البيئي الناجم عن إهدار الأغذية.

٩- ويمكن تجنب نسبة كبيرة من هذا العبء الواقع على الصحة العمومية ومن التكاليف الاقتصادية باعتماد تدخلات وقائية في سلسلة الأغذية – من الإنتاج الأولي للأغذية وتخزينها وتصنيعها وحتى إعدادها النهائي واستهلاكها – إلى جانب تحسين إدارة السلامة الغذائية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك رصد التلوث، وترصد الأمراض والفاشيات، وإجراء التشخيص المختبري، وإمكانية اقتفاء أثر الأغذية وسحب المنتجات من الأسواق. وبعض هذه التدابير ينبغي أن تنفذها الحكومات والسلطات المحلية، في حين أن بعضها الآخر ينبغي أن ينفذها القطاع الخاص والمستهلكون.

١٠- وفي العموم لا يبلَّغ عن الأمراض المنقولة بالأغذية تبليغاً كاملاً. وتسهم التدخلات الخاصة بالسلامة الغذائية في تحقيق الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة وتحسين المؤشرات التي ينص عليها برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣، مثل معدل وفيات الرضع أو الوفيات الناجمة عن السرطان التي ترتبط بعوامل متعددة ولا تتوقف على السلامة الغذائية وحدها. ويُنظر إلى غياب مؤشرات محددة لقياس التقدم وتحديد المجالات ذات الأولوية للعمل في مجال السلامة الغذائية باعتباره تحدياً أمام قياس الحجم الكمي لعبء الأمراض المنقولة بالأغذية وبناء الاستثمار اللازم في نُظم السلامة الغذائية.

---

١ https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/food-safety.

٢ https://www.who.int/foodsafety/areas_work/foodborne-diseases/ferg/en/.

٣ Jaffee S, Henson S, Unnevehr L, Grace D, Cassou E. The safe food imperative: accelerating progress in low- and middle-income countries. Washington DC: International Bank for Reconstruction and Development and The World Bank; 2019 (https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30568, accessed 31 October 2019).

استجابة المنظمة للحد من عبء الأمراض المنقولة بالأغذية

١١- تعمل المنظمة على حماية صحة المستهلكين بتقديم (١) الأُطر الخاصة بالقواعد والمعايير، (٢) الإرشادات السياسية القائمة على العلوم، (٣) البيانات المجمعة المتعلقة بالصحة، (٤) المساعدة والتعاون في المجال التقني، (٥) القيادة في مجال الصحة العمومية.

١٢- وتقدم المنظمة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الموارد والإرشادات الاستراتيجية والتقنية إلى هيئة الدستور الغذائي، التي تجتمع بانتظام منذ عام ١٩٦٣ لوضع المعايير الدولية الخاصة بالأغذية. ومنذ عام ١٩٩٥، أصبحت المعايير الخاصة بالدستور الغذائي والنصوص المتعلقة بها أُسساً مرجعية للسلامة الغذائية بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وتسهم منظمة الصحة العالمية بنحو ٢٠٪ من ميزانية برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والخاضع لإدارة منظمة الأغذية والزراعة التي تسهم بنسبة ٨٠٪ المتبقية.

١٣- وتستخدم هيئة الدستور الغذائي والدول الأعضاء سواءً بسواء عمليات تقدير المخاطر الدولية التي تجريها لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمضافات الغذائية، والاجتماع المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة المعني بمخلفات مبيدات الآفات، واجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة المعني بتقدير المخاطر الميكروبيولوجية، ومشاورات الخبراء المخصّصة لهذا الغرض. وفي حين أن نفقات تشغيل اللجنة تغطيها ميزانية برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، فإن الموارد اللازمة لتوفير المشورة العلمية تُحدد وتُدار من قِبل كل من المنظمتين على نحو منفصل. وقامت الهيئة مؤخراً في دورتها الثانية والأربعين، بمناقشة مسألة كيفية تأمين التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به للمشورة العلمية في سبيل عدم عرقلة أو تأخير عملها الخاص بتحديد المعايير من أجل حماية صحة المستهلكين.[١]

١٤- ويجب دعم عمليات تقدير المخاطر الدولية بجمع بيانات تلوث الأغذية الممثلة لمختلف الأقاليم والنُظم الغذائية. وقد وضعت المنظمة برنامج رصد وتقييم تلوث الأغذية التابع للنظام العالمي لرصد البيئة، الذي يزود الحكومات وهيئة الدستور الغذائي وسائر المؤسسات المعنية بالمعلومات عن مستويات الملوثات الكيميائية في الأغذية واتجاهاتها السائدة ومدى إسهامها في الحجم الإجمالي لتعرض البشر لهذه الملوثات. وتتاح البيانات الخاصة بملوثات الأغذية وتقدير المخاطر من خلال لوحة المتابعة الخاصة بمنصة السلامة الغذائية التعاونية (FOSCOLLAB).

١٥- وينبغي لجميع البلدان أن تسهم في عمل هيئة الدستور الغذائي لضمان أن تكون معايير الدستور الغذائي عالمية وملائمة بالفعل. ولهذا الغرض، أنشأ المديران العامان لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي، الذي عمل في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٥ على ضمان قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي حتى يزداد فهمها لأهميته. وتعمل المبادرة التي استُهلت في عام ٢٠١٦ لتحل محلها، على دعم البلدان في تعزيز هياكلها الوطنية الخاصة بالدستور الغذائي كي تشارك مشاركة تامة وفعّالة ومستدامة في وضع واستخدام المعايير الدولية الخاصة بالأغذية.

---

١ انظر الوثيقتين CX/CAC 19/42/14 و CX/CAC 19/42/14 Add.1 (http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/meetings/detail/en/?meeting=CAC&session=42، تم الاطلاع في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩).

١٦- ووضعت المنظمة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة أداة لتقييم النُظم الوطنية لمراقبة الأغذية من أجل مساعدة البلدان على تحديد الجوانب التي يلزم تحسينها وأولويات استثماراتها. وفضلاً عن ذلك، فقد نشرت المنظمة دليلاً جديداً في عام ٢٠١٨ بشأن تعزيز ترصد الأمراض المنقولة بالأغذية والاستجابة لها،[١] اللذين يعدان أيضاً شرطاً أساسياً لمحاربة مقاومة مضادات الميكروبات في السلسلة الغذائية على نحو من الفعّالية. وتعكف المنظمة حالياً على وضع الصيغة النهائية لأداة قُطرية لتقدير العبء الوطني للأمراض المنقولة بالأغذية.

١٧- وإقراراً بأن مسؤولية السلامة الغذائية على الصعيد الوطني عادةً ما تكون موزعة على وزارات مختلفة وأن إدارة حالات الطوارئ الخاصة بالسلامة الغذائية عادةً ما تتطلب تبادلاً سريعاً للمعلومات عبر الحدود، استهلت المنظمة الشبكة الدولية للسلطات المسؤولة عن السلامة الغذائية في عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة. وتخضع هذه الشبكة للإدارة المشتركة لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وتكمّل اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، وتتعاون مع الشركاء الخارجيين مثل نظام الإنذار السريع بشأن الأغذية والأعلاف، وتتعاون داخلياً مع الشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائية التابعة للمنظمة.

١٨- وتضطلع المنظمة بدور قيادي عالمي في الدعوة إلى السلامة الغذائية على مستوى السياسات وعلى المستوى التقني. وبعد تنظيم يوم الصحة العالمي لعام ٢٠١٥ الذي تناول موضوعه السلامة الغذائية، كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة بتيسير الاحتفال سنوياً باليوم العالمي للسلامة الغذائية.[٢] واستهلت المنظمة مبادرة الوصايا الخمس لضمان مأمونية الغذاء بوصفها حملة عالمية للنظافة الصحية للأغذية، تعمل بأكثر من ٨٧ لغة في طيف من الجماعات والأماكن المستهدفة المختلفة.

١٩- وتقدم المنظمة المنتجات والخدمات من خلال الجهود المتضافرة التي تُبذل على نطاق مستوياتها الثلاثة. وتصدر المنتجات المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، بما في ذلك معايير السلامة الغذائية (معايير الدستور الغذائي)، والمشورة العلمية التي تستند إليها هذه المعايير وتوصيات المنظمة، كما تصدر الدليل والأدوات الخاصة بالإرشادات العالمية، على مستوى المقر الرئيسي. كما تتخذ أمانتا الشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائية والصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي المشتركتان بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، مقرها أيضاً في المقر الرئيسي للمنظمة. ويتولى المقر الرئيسي للمنظمة أيضاً قيادة التعاون المشترك بين الوكالات الذي يشمل على سبيل المثال، منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية. وتضطلع المكاتب الإقليمية والقُطرية بدور ريادي في تحديد مجالات العمل ذات الأولوية ودعم البلدان في تعزيز قدرتها على الوقاية من فاشيات الأمراض المنقولة بالأغذية والكشف عنها والاستجابة لها بوضع لوائح مراقبة الأغذية القائمة على المخاطر وتحسين الترصد وتبادل المعلومات، فتعزز بذلك تنفيذ المعايير الدولية.

التحديات الجديدة والمستجدة

٢٠- حددت المؤتمرات الدولية الآنفة الذكر التي انعقدت في شباط/ فبراير ونيسان/ أبريل ٢٠١٩ التحديات البارزة في مجال السلامة الغذائية، وهي تشمل ما يلي: (١) تقديم الدعم الملائم التوقيت إلى هيئة الدستور الغذائي

١ Manual – Strengthening surveillance of and response to foodborne diseases (https://www.who.int/foodsafety/areas_work/foodborne-diseases/fbd_surveillance/en/, accessed 31 October 2019).

٢ انظر قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٥٠ (https://undocs.org/A/RES/73/250، تم الاطلاع في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩).

في وضع وتنقيح المعايير الدولية التي تأخذ البيّنات والمنهجيات العلمية في الحسبان، ومعالجة الأخطار المستجدة؛ (٢) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء كي تشارك مشاركة فعّالة في العمل الخاص بالدستور الغذائي وتنفّذ معايير الدستور الغذائي المعتمدة على الصعيد الوطني؛ (٣) الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة في تحسين السلامة الغذائية، مثل تسلسل الجينوم الكامل ومعالجة البيانات الضخمة باستخدام الذكاء الاصطناعي وسلسلة السجلات وسائر الابتكارات في تحديد منشأ المنتجات، مع التحكم في المخاطر المحتملة الناجمة عن تطبيق التكنولوجيات الحديثة مثل التعديل الوراثي؛ (٤) التصدي لمخاطر السلامة الغذائية التي تنتج عن تغير المناخ أو تتأثر به،[١] وبناء نُظم الأغذية المستدامة والقادرة على الصمود. ومن بين هذه الابتكارات يُعد تسلسل الجينوم الكامل كفيلاً بإحداث ثورة في تحري فاشيات الأمراض المنقولة بالأغذية وسحب المنتجات من الأسواق، تعود بالفائدة على جميع البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل.

٢١- وفي سبيل بناء نُظم السلامة الغذائية الفعّالة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، يتحتم جمع البيانات الجيدة وإيجاد البيّنات وربطها بالإجراءات الفعلية التي أُعطيت أولوية واضحة. وستسترشد السياسات واللوائح والبرامج التي تستشرف المستقبل بالخبرات والمعارف والمعلومات القائمة والمستجدة التي يجري تبادلها بشأن التحديات المطروحة في مجال السلامة الغذائية. وأخيراً، فإنه من الأهمية الحاسمة بمكان أن يفهم راسمو السياسات فهماً واضحاً أن السلامة الغذائية ركيزة من الركائز المهمة للصحة العمومية، حتى يمكن تعبئة الموارد الملائمة اللازمة لتحقيق السلامة الغذائية باتّباع نهج "الصحة الواحدة".

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٢- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وإلى تقديم المشورة بشأن الطريقة التي يمكن للدول الأعضاء أن تتبعها في وضع وتنفيذ كل من معايير الدستور الغذائي، والتشريعات واللوائح الخاصة بالسلامة الغذائية، وسائر عناصر النُظم الوطنية الخاصة بالسلامة الغذائية، وعمليات تبادل المعلومات أثناء الأحداث المتعلقة بالسلامة الغذائية.

= = =

١ https://www.who.int/foodsafety/publications/all/climate_change/en/.